منهج الإمام اللكنوي
في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة

الدكتور بكر مصطفى طعمة بني ارشيد
قسم أصول الدين
كلية الدراسات الفقهية والقانونية
جامعة آل البيت
المملكة الأردنية الهاشمية – المفرق

الملخص

يتناول هذا البحث منهج الإمام عبد الحي اللكنوي في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، حيث كان اللكنوي من عجائب الزمن، ومن محاسن الهند، ومن أبرز علماء القرن الثالث عشر الهجري، لم يعمر طويلاً، مات قبل أن يكمل الأربعين، لكن مصنفاته بلغت مئة وعشرة، منها ستة وثمانون باللغة العربية، من أبرزها كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، تصدى فيه للوضاعين الذين افتروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذبوا عليه متعمدين، حيث كان واحداً من المنافحين عن الحق، يبين زيف تلك الأكاذيب بالنقد والتفنيد، ويستعمل في الكشف عن حقيقتها وسائل علمية غاية في الدقة والإحكام، حيث رفض كل حديث لا يتفق مع أصول الدين، ورد كل رواية تخالف الصحيح من المنقول.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان وكان من جندهم إلى يوم الدين،وبعد.

إن من أكبر نعم الله – سبحانه وتعالى- على أمة الإسلام، حفظه جل وعلا للشريعة الإسلامية، وذلك بحفظ الوحيين المنزلين على سيد البشرية- محمد- r الوحي المتلو والوحي غيرالمتلو، أما المتلو فهو القرآن الكريم، الكتاب المحفوظ من أن تطاله يد التحريف أو التغيير والتبديل، وأما الوحي غير المتلو فهو السنة المطهرة،أقوال سيد الأنام، وأفعال خير من عرف الوجود من البشر، فعناية الله تحف بها منذ أن بعث محمد r إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فها هي السنة التي نطق بها أفصح لسان، ونقلها عنه جيل من خير القرون، صمدت، ولا تزال، وستبقى بإذن الله حصناً حصيناً شامخاً في وجه أعداء هذا الدين، بعدما قيض الله بإرادته التي لا ترد، علماء أتقياء دافعوا عنها، وتصدوا لأولئك الكذابين الوضاعين الذين حاولوا طمس معالمها، وتعكير صفوها، بدس الكذب والسم بين جنبيها، غير أن جند الله كانوا لهم بالمرصاد كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، ويحيى بن معين، وغيرهم، فكسروا سهام أولئك المعتدين، وأبطلوا مقاصدهم، وهدموا مآربهم، وأفشلوا كل مخططاتهم؛ لتبقى سنة الحبيب محمد– r - مناراً يهتدي به كل حيران، ويستضيء بنوره كل سائر إلى رضا الله.

ثم جاء من بعدهم علماء عكفوا على جمع تلك الأباطيل وحصرها، لتكون بين يدي المسلم حتى يكون على حذر فلا يقع فيها، فكان من أولئك الدارقطني، وابن الجوزي، والإمام السيوطي، وابن عراق الكناني، والشيخ علي القاري، والإمام اللكنوي وغيرهم رحمهم الله.

ولما كانت القضية خطيرة لأنها دين، وصعبة جداً لأنها إصدار حكم، كان لا بد من دراسة تلك المؤلفات لمعرفة المناهج التي سلكها العلماء في تتبع روايات الضعفاء، والحكم عليها؛ لتسهل تلك المعرفة التعامل من تلك المؤلفات، ولمعرفة عمل أصحابها، وهل هم أصابوا فيما صنعوا أم لا، فكل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله –r - فهو وحده المعصوم من الخطأ، فكان هذا البحث كتطبيق عملي لا بد لطلبة العلم منه؛ لفهم المناهج، والتدرب على كيفية استخراج منهج العالم من كتابه، ويعرض هذا البحث منهج إمام كبير، وعالم جليل، في دراسته للموضوعات، وهو الإمام عبد الحي اللكنوي فخر الهند وعالمها الكبير، الذي ألف كتاباً مهماً في الموضوعات سماه (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة)، ودفعه إليه ما وقعت به بعض الفرق من العمل بالأحاديث

الموضوعة، بحجة أنها ذكرت في كتب أهل العلم، فألف الإمام الكتاب في بيان الحق فيما يتعلق بالموضوعات من جهة، والاعتذار عن أهل العلم ممن ورد الموضوع في كتبهم من جهة أخرى فكان هذا الكتاب، وبعد البحث والتحري لم أجد من كتب عن منهج الإمام اللكنوي في هذا الكتاب شيئاً. لذا كان هذا دافعاً كبيراً لتناول هذا الموضوع المهم، وإخراجه إلى حيز الوجود بالصورة التي تليق به، وإبرازه لطلبة العلم والمعنيين.

لذا ستقع هذه الدراسة -إن شاء الله- في مبحثين اثنين وخاتمة:
المبحث الأول: التعريف بالإمام اللكنوي وكتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
المبحث الثاني: منهج الإمام اللكنوي في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة.
الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج الدراسة.

المبحث الأول:التعريف بالإمام اللكنوي وكتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، وفيه:

المطلب الأول: التعريف بالإمام اللكنوي وفيه:

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته: "هو محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي، الحنفي أبو الحسنات، عالم بالحديث والتراجم، من كتبه... الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة"[1].

والأنصاري نسبة إلى الأنصار، وذلك لأن الإمام ينتسب إلى الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري –t –[2]، وأما اللكنوي: فهي من لكنهو أو لكنو وهي بلدة عظيمة مشهورة بالعلم في بلاد الهند[3]، وأما الحنفي نسبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان؛ لأن الإمام ممن تبع مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى[4]، كناه والده بعد بلوغه بأبي الحسنات.

---

[1]- الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، **الأعلام**، دمشق، دار العلم للملايين، ط 15، 2002م، ج 6، ص 187.

[2]-اللكنوي، عبدالحي، **التعليق الممجد شرح موطأ الإمام محمد**،تحقيق تقي الدين النووي، دمشق، دار القلم، ط1991،1م، ج1، ص120،119.

[3]-اللكنوي، عبدالحي، **النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير**، الرياض، دار الرشد، ط2، 1988م، ص59.

[4] - **التعليق الممجد**، مرجع سابق، ج1، ص45.

ثانياً: مولده ونشأته: ولد الإمام اللكنوي سنة أربع وستين ومائتين وألف ببلدة باندا في الهند.[5]

نشأ الإمام منذ نعومة أظفاره على حب العلم، حيث بدأ منذ الصغر بحفظ القرآن الكريم وكان عمره خمس سنين وفرغ منه وهو ابن عشر سنين، وصلى عندها بالناس صلاة التراويح على عادتهم آنذاك[6]، ثم اشتغل بالعلم على يد والده الذي كان يعمل مدرساً في مدرسة النواب في باندا، حيث قرأ عليه الكتب الدراسية معقولاً ومنقولاً وكان عمره إحدى عشرة سنة، ثم قرأ كتب الهيئة على خال أبيه المفتي نعمة الله بن نور الله اللكنوي، وفرغ من التحصيل في السابعة عشرة من عمره، ولازم الدرس والإفادة ببلدة حيدر آباد مدة من الزمن.[7]

وفق الإمام للحصول على العديد من الإجازات العلمية منها: الإجازة عن السيد أحمد ابن زيني الشافعي، والإجازة عن المفتي محمد بن عبدالله الحنبلي بمكة المكرمة، وعن الشيخ محمد بن محمد الغرب الشافعي، وعن الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد العمري الحنفي بالمدينة المنورة، ثم أخذ الرخصة (أي التقاعد من الوظيفة) من الولاة بحيدر آباد، وقنع بمئتين وخمسين ربية، دون شرط الخدمة، ثم عاد إلى بلدته لكنو وأقام فيها ما بقي من عمره، حيث درّس وأفاد وصنّف.[8]

ثالثاً: وصفه وصفاته: أما وصفه فقد قالوا فيه: كان صبيح الوجه، أسود العينين، نفذ اللحظ، خفيف العارضين، مسترسل الشعر، وأما صفاته فهي أجمل، فقالوا: كان ذكياً، فطناً، حاد الذهن، عفيف النفس، رقيق الجانب، خطيباً مصقعاً، متبحراً في العلوم معقولاً ومنقولاً، مطلعاً على دقائق الشرع وغوامضه، تبحر في العلوم، وتحرى نقل الأحكام، وحرر المسائل، وانفرد في الهند بعلم الفتوى، فسارت بذكره الركبان، وكان علماء كل إقليم يشيرون إلى جلالته[9]

رابعاً: منزلته العلمية: بلغ الإمام اللكنوي منزلة عاليه في العلم، فقد قالوا عنه: له في الأصول والفروع قوة كامنة، وقدرة شاملة، وفضيلة تامة وإحاطة عامة، وفي حسن التعليم صناعة لا يقدر عليها غيره، وكان إذا اجتمع بأهل العلم وجرت المباحثة في فن من الفنون لا يتكلم قط، بل ينظر إليهم ساكتاً، فيرجعون إليه بعد ذلك، فيتكلم بكلام يقبله الجميع، ويقنع به كل سامع. وكان هذا دأبه

---

[5] - اللكنوي، عبدالحي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعدُيل**، حققه أبو غدة، بيروت، دار الأقصى، ط3، 1987، ص 35.

[6] - **النافع الكبير**، مرجع سابق، ص65، **والتعليق الممجد**، مرجع سابق، ج1، ص120.

[7] - **الرفع والتكميل**، مرجع سابق، ص35.

[8] - **النافع الكبير**، مرجع سابق، ص51.

[9] - **التعليق الممجد**، مرجع سابق، ج1، ص51.

على مرور الأيام، لا يعتريه الطيش والخفة في شيء كائناً ما كان، والحاصل أنه كان من عجائب الزمن، ومن محاسن الهند، وكان الثناء عليه كلمة إجماع، والاعتراف بفضله ليس فيه نزاع. وكان على مذهب أبي حنيفة النعمان في الفروع والأصول، غير متعصب في المذهب، يتبع الدليل، ويترك التقليد إذا وجد في مسألة نصاً صريحاً مخالفاً للمذهب. وكان متبحراً في علم الرواية والأثر، وكان يعدُّ – رحمه الله – ذلك منحة كبرى من الله جل في علاه فقال في كتابه (النافع الكبير): "ومن منحه أني رزقت التوجه إلى فن الحديث وفقه الحديث، ولا أعتمد على مسألة ما لم يوجد أصلها من حديث أو آية، وما كان خلاف الحديث الصحيح الصريح أتركه، وأظن المجتهد فيه معذوراً، بل مأجوراً، ولكني لست ممن يشوش العوام الذين هم كالأنعام، بل أكلم الناس على قدر عقولهم"[10]. وكان معتدلاً في رأيه سمحاً غير متشدد ولا متنطع وسطاً بين الإفراط والتفريط [11].

وكان فضلاً عن تبحره وتقدمه في علم الأثر، وبصيرته في الفقه، له بسطةً كثيرة في علم النسب والأخبار وفنون الحكمة، وكان ذا عناية تامة بالمناظرة، ينبه في كثير من مصنفاته على أغلاط العلماء،ولذا جرت بينه وبين كثير من العلماء مناظرات[12]. فكل هذا يدل على سعة علمه واطلاعه وتبحره -رحمه الله تعالى-، حيث كان بمنزلة مكتبة تمشي على الأرض.

خامساً: مصنفاته: لمّا كان الإمام كان موسوعة علمية في شتى أصناف العلوم، فان مصنفاته جاءت تعكس هذه الصفة، وتبرز تلك المنزلة، وتعرض دليلاً لاشك فيه، على دراية هذا العالم، وتبحره في العلم وتضلعه فيه، ويذكر الإمام أبو الحسن الندوي – رحمه الله تعالى - أن مصنفات الإمام قد بلغت مئة وعشرة مصنفا، منها ستة وثمانون باللغة العربية، فهو بحق خاتمة علماء الهند، وأكثرهم تأليفاً، وأتمهم تحريراً واطلاعاً وإنصافاً[13]. ومن أهم وأبرز مصنفاته ما يأتي*:

1- في فن الصرف: كتاب(تكملة الميزان) وكتاب في شرحها.

2- وفي علم النحو:إزالة الحمد عن إعراب الحمدلله أكمل الحمد.

---

[10] - **النافع الكبير**، مرجع سابق، ص68.

[11] - **الرفع والتكميل**، مرجع سابق، ص 36.

[12] - **التعليق الممجد**، مرجع سابق، ص53.

[13] - الكناني، عبدالحي بن عبدالكريم، **فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم و المشيخات والمسلسلات**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط2، 1982م، ج2، ص 728.

* - أخذت هذه المصنفات من مقدمة كتاب **التعليق الممجد**، ج1، ص53، 54. وكذلك كتاب **الرفع والتكميل** ص22-27.

3- وفي المنطق والحكمة:حل المغلق في بحث المجهول المطلق.

4- وفي المناظرة: حاشية على شرح الشريفية، المشتهر بالرشيدية.

5- وفي التاريخ: 1- مقدمة الهداية. 2- مقدمة عمدة الرعاية. 3- إبراز الغي في شفاء العي. 4- تذكرة الراشد برد تبصرة الناقد. 5- طرب الأمائل بتراجم الأفاضل.

6- وفي الحديث والسير والفقه: 1- خير الخبر بأذان خير البشر.2- تعليق العجيب في التوثيب.3- ردع الإخوان عما أحدثوه في آخر جمعة من رمضان. 4- عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية. 5- جمع المواعظ الحسنة لخطب شهور السنة. 6- الآيات البينات على وجود الأنبياء في الطبقات. 7- جمع الغرر في الرد على نثر الدرر 8- نفع المفتي والسائل بجمع متفرقات المسائل. 9- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. 10 غيث الغمام على حواشي إمام الكلام. 11 – مجموعة الفتاوى (3 مجلدات). 12- ظفر الأماني في شرح المختصر المنسوب للجرجاني في المصطلح. 13- الرفع والتكميل في الجرح والتعدُّيل. 14 – التعليق الممجد شرح موطأالإمام محمد.

* ومن مصنفاته التي لم تتم: 1- المعارف بما في حواشي شرح المواقف.

2- تعليق الحمائل على حواشي الزاهد على شرح الهياكل.

سادساً: شيوخه: تتلمذ الإمام اللكنوي على عدد كبير من العلماء وكان من أبرزهم[14]:

1- والده العالم الكبير محمد عبدالحليم، فدرس عليه كثيراً من الكتب.

2- خال والده المفتي نعمة الله ابن نور الله اللكنوي.

3- أحمد بن زيني الشافعي.

4- المفتي محمد بن عبدالله بن حميد الحنبلي بمكة المكرمة.

5- الشيخ محمد بن محمد الغرب الشافعي.

6- الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد العمري الحنفي الدهلوي بالمدينة المنورة.

[14]- **الرفع والتكميل**، مرجع سابق، ص 35.

سابعاً: وفاته: توفي رحمه الله تعالى لآخر ليلة بقيت من شهر ربيع الأول سنة أربع وثلاثمئة وألف، ودفن بمقبرة أسلافه، وكان ذلك اليوم من أحزن الأيام، اجتمع الناس في المقبرة من كل طائفة وفرقة، وكان عددهم أكثر من أن يحصى، وصلوا عليه ثلاث مرات، وصلى عليه أهل الأمصار، ممن سمع بوفاته، صلاة الغائب[15] .

المطلب الثاني: التعريف بكتاب الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة:

تعرضت السنة المطهرة لحملة شرسة من قبل أعداء الإسلام، الذين تكالبوا على الدين، وأوغلوا في وضع الأباطيل، ودس الأقاويل، ومن ثم نسبوها إلى الرسول –r– وهو منها براء، محاولين بذلك تشويه السنة المشرفة وطمس معالمها، وخلطها بما ليس منها ، ظانين أنهم سينجحون في مخططهم الخطير وكيدهم الأليم ، غير أن جند الله سبحانه وتعالى كانوا لهم بالمرصاد، قال تعالى: (ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين) (الأنفال:30)، حيث وقف علماء الإسلام بصلابة في وجه أولئك الحاقدين، فتتبعوا آثارهم وأقوالهم ، وجمعوها في كتب خاصة أسموها بكتب الموضوعات، فندوا فيها تلك الأباطيل، وحكموا فيها على الأسانيد، ليبقى المسلم منها على حذر، وليبقى صرح الإسلام عصياً على محاولاتهم ، كيف لا وقد تكفل الله جل في علاه بحفظ هذا الدين، قال تعالى: (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون).(الحجر:9) والسنة المطهرة هي الدين بصورته التطبيقية العملية، فهي الشارحة الموضحة لما نزل قي القرآن الكريم، إذ من وظيفة النبي–r– البيان ، قال تعالى: (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) (النحل:44)وكان من بين تلك المؤلفات كتاب: (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة).

أولاً: مكانة الكتاب ومنزلته بين ما سبقه من دراسات:

يعدُّ كتاب الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، واحداً من الكتب المهمة في هذا الشأن، وذلك لمكانة مؤلفه، الذي يعدُّ إماماً كبيراً من أئمة الحديث الشريف، وعالماً جليلاً في الجرح والتعدُّيل، وواحداً من الجهابذة الكبار، الذين نصروا السنة وقمعوا البدعة، وتصدوا لكل المحاولات التي سعت إلى نشر الباطل من المرويات والأحاديث، حيث رد عليهم بجميع ما تيسر له من قوة وعلم، لكن هذا الجهد مسبوق بكتب مهمة من أشهرها كتاب الموضوعات لابن الجوزي (ت 597هـ) وهو من أقدم الكتب التي صنفت في هذا الفن لكن صاحبه متساهل في الحكم على الحديث بالوضع، لذا

[15] - **التعليق الممجد**، مرجع سابق، ص54.

انتقده العلماء وتعقبوه، وكان من هؤلاء الإمام السيوطي (ت 911هـ) في كتابه اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، فهو اختصار لكتاب ابن الجوزي وتعقيب عليه وزيادات لم يذكرها، ثم جاء ابن عراق الكناني (ت 963 هـ) فألف كتاباً سماه تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لخص فيه كتاب ابن الجوزي وكتاب السيوطي فهو كتاب حافل مهذب مفيد، وغيرها الكثير.

لكن ما يميز كتاب اللكنوي عن غيره من كتب الموضوعات أنه اختص بتناول أحاديث ومرويات موضوعة، مركزة في موضوع معين وهو الصلاة، رداً على طائفة الصوفية التي حاولت إشهار مثل تلك الموضوعات بين الناس كما سأبين ذلك لاحقاً، ومن ميزاته أيضاً أنه بدأ بمقدمة لطيفة، كانت بمنزلة أسس ومرتكزات للتعامل مع المرويات الموضوعة.

ثانياً: سبب التأليف:

يذكر الإمام في مقدمة الكتاب، أن السبب الذي دفعه إلى تأليف الكتاب حوار دار بينه وبين بعض الأصحاب، حيث سئل الإمام عن الصلاة التي تؤدى في يوم عاشوراء كيفها وكميتها، فأجاب الإمام أنه لم تثبت في هذا الشأن صلاة أبداً، وأن كل ما ورد هو من قبيل المصنوع الموضوع الذي لا يصح، فرد السائل على الإمام بقوله كيف تجرؤ على القول بذلك، وهنالك طائفة من العارفين بالله من الصوفية قد أخذوا بها، فرد الإمام عليه بأن ذلك ليس بحجة، إذ أنهم ليسوا من أهل الاختصاص بالحديث، فكم من عالم بالحديث قد غفل عن دقائق الفقه، وكم من عارف بالله لم يدر صحيح السنة من الضعيف، وكم من فقيه متبحر في العلم لم يدرِ الصحيح من السقيم فعمل أهل التصوف ليس حجه، فدفع ذلك الموقف الإمام إلى تأليف الكتاب[16].

وكان قد سبق أن فكر الإمام بتأليف الكتاب، غير أنه لم يتيسر له ذلك، لأنه انشغل بالكتب والعلوم عنه، فلما حدث الذي حدث، كان لابد من الكتاب، فألفه[17].

ثالثاً: أقسام الكتاب:

لم يقسم الإمام كتابه،ولم يشر إلى ذلك، غير أن المتتبع يجده ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المقدمة وهي طويلة بعض الشيء، حيث بدأ المؤلف أولاً الحديث عن الكتاب من حيث أهميته وموضوعه، والسبب الباعث على تأليفه،ثم أتبع ذلك باعتذار عن الأئمة الأعلام الذين ذكروا

---

[16] - اللكنوي، عبد الحي، **الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**،تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1984م، ص 8.

[17] - المرجع السابق، ص7و8.

بعض الأحاديث الموضوعة كالإمام الغزالي والجيلاني وغيرهم، منبهاً على أنهم ليسوا ممن وضعها، وإنما وضعها طائفة من الزنادقة الوضاعين.

ثم تكلم الإمام عن أقسام الرواة الذين وقعت في مروياتهم بعض الموضوعات، وقد قسمهم إلى ستة أقسام نقلها عن ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، مشيراً إلى الأسباب التي حملت الوضاعين على اختلاق تلك الأحاديث ونسبتها إلى رسول الله- r - فقسمهم بناءً على ذلك إلى ثمانية أقسام، منها ما كان طعناً في الدين، ومنها ما كان تعصباً لمذهب، ومنها ما كان ترغيباً بسنة وهكذا.

ثم تكلم بعد ذلك عن حكم رواية الموضوع من الحديث، والعمل به، فبين حرمة ذلك، مستشهداً بأقوال العلماء الذين شددوا النكير على مثل هذا الصنيع، ونصوا على أنه لا تجوز روايته إلا مقروناً ببيان وضعه وكذبه، ثم ساق حديث النبي –r -: (من تعمد علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار)[18] ليستشهد به على ذلك وقد أورد جميع طرقه التي وردت في كتب السنة، ابتداءً من الصحيحين وغيرهما، كأصحاب السنن والمسانيد والمعاجم، وكتب الرجال والضعفاء والعلل وما سوى ذلك معلقاً بقوله: "وقد ثبت من هذه الروايات أن الوضع على النبي –r– ونسبة ما لم يقله إليه حرام مطلقاً ومستوجب لعذاب النار سواء كان ذلك في الحلال والحرام، أو في الترغيب و الترهيب أو غير ذلك."[19]

أما القسم الثاني:

وهو الأهم، ويعدُّ صلب الكتاب وموضوعه الرئيس، حيث أورد في هذا القسم القصص والروايات الموضوعة المكذوبة على رسول الله -r -، وقام ببيان عللها ؛ من خلال إيراد كلام أهل العلم في الحكم على الرواية، ثم يتبعه بذكر رأيه، مبينا ما اتفق أهل العلم على الحكم بوضعه، مما اختلفوا فيه، مع الإشارة إلى الطرق الأخرى التي صحت؛ ليعرف المؤمن أن الطعن في الرواية جاء من قبل السند؛ لوجود راوٍ معين فيه لا أن الضعف آتٍ من جهة المتن ، أي أن المتن صحيح، حيث ورد من طرق أخرى صحيحة.

---

[18] - البخاري، محمد بن اسماعيل، **صحيح البخاري**، ترقيم وترتيب محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، دار ابن الهيثم، 2004م،ط1، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي r ، ص24، حديث (108).والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، القاهرة، دار ابن الهيثم، 2001م، مقدمة الإمام مسلم، باب تغليظ الكذب على رسول الله r ، ص5، حديث(2).

[19] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص36.

وأمَّا القسم الثالث:

فكان عبارة عن خاتمة، حمد فيها الله تعالى أن وفقه لإتمام هذه الرسالة القيمة، في بيان الحق، وإثبات الضلال الذي وقعت فيه بعض الفرق،بعدما ذكر أنواعاً وصوراً من الصلوات المبتدعة التي وقعت فيها طائفة الصوفية، والتي حاولت الترويج لها بشتى الوسائل.

رابعاً: العناية بالكتاب:

حظي هذا الكتاب بعناية العلماء به، حيث عمد إلى تحقيقه محمد السعيد ابن بسيوني وقد طبعته دار الكتب العلمية في بيروت حيث صدرت الطبعة الأولى سنة 1984م. كما طبعته دار الشرق الجديد في بغداد، سنة 1989م حيث أصدرت الطبعة الثانية منه. وكان هذا الكتاب قد طبع في باكستان سنة 1958م أول مرة.

أمَّا عدد الأحاديث في الكتاب فقد بلغت ما يقارب الثمانين حديثاً، والسبب في الاقتصار على هذا العدد مع أن عدد الأحاديث الموضوعة أكثر من ذلك بكثير، هو أن الإمام اللكنوي لم يرد أن يؤلف كتاباً يجمع فيه الموضوعات من الأحاديث، وإنما أراد الرد على الصوفية التي ابتدعت صلوات تؤدى في أيام الأسبوع يوماً يوماً وفي المناسبات، فجمع الأحاديث الموضوعة التي تبين أن فعلهم ذلك ليس له مستند شرعي، وإنما هو بدعة باطلة كل ما جاء فيها من حديث كان موضوعاً، فكان الاقتصار على هذا العدد من الأحاديث.

المبحث الثاني: منهج الإمام اللكنوي في كتابه الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة وفيه:

المطلب الأول: منهجه في مقدمة الكتاب.

سبق أن أشرت إلى أن المؤلف -رحمه الله- قدم لكتابه بمقدمة كانت طويلة بعض الشيء، كانت بمنزلة توطئة للدخول في الموضوع ، تناول فيها قضيتين مهمتين جداً هما:

1-تاريخ الوضع وأصناف الوضاعين، وذكر هذا دفاعاً عن العلماء الذين وردت بعض الموضوعات في كتبهم، وهم منها براء كالإمام الغزالي، والجيلاني، وأبي طالب المكي وغيرهم.

2-حكم الكذب على رسول الله –r- .

وفي كلتا القضيتين سلك منهجاً خاصاً يتناسب مع الموضوع.أما القضية الأولى: فيلاحظ أن الإمـــام سلك فيها المنهج التاريخي النقلي التمثيلي، حيث أشار في البداية إلى تاريخ ظهور جريمة الوضـــع، وتصدي السلف الصالح لها، ثم أسهب الحديث عن أصناف الرواة الذين وقعت في مروياتهم أحاديـــث موضوعة، وقد قسمهم إلى سبعة أصناف[20]:

1- قوم غلب عليهم الزهد والتقشف، فغفلوا عن الحفظ والتمييز،أو ضاعت كتبهم أو احترقت فحدثوا من حفظهم.

2-قوم لم يعاينوا علم النقل فكثر خطأهم وفحش غلطهم.

3-قوم اختلطوا في آخر عمرهم فوقع الخلط والخبط في رواياتهم.

4- قوم غلبت عليهم الغفلة، ثم لقنوا، ثم رووا بالتلقين وهم لا يعلمون.

5-قوم رووا الكذب من غير أن يعلموا أنه خطأ، فلما بين لهم أصروا على الخطأ.

6-قوم رووا عن كذابين وضعفاء وهم يعلمون فدلسوا أسماءهم بالكذب.

7-قوم تعمدوا الكذب وروا عن كذابين، أو قلبوا الأسانيد، أو سرقوا الأحاديث، أو وضعوها.

ثم قسم الوضاعين - وهم الصنف السابع – من حيث أسباب ودوافع الوضع إلى ثمانية أقسام :

1- قوم من الزنادقة قصدوا إفساد الشريعة وإيقاع الخلط والخبط في الأمة.

2- قوم كانوا يقصدون وضع الأحاديث نصرة لمذاهبهم، وهذا منقول عن قوم من السالمية.

3- قوم كانوا يضعون الأحاديث في الترغيب والترهيب؛ ليحثوا الناس على الخير ويزدجروهم عن الشر، وأكثر أحاديث صلوات الأيام والليالي من وضع هؤلاء.

4- قوم استجازوا وضع الأسانيد لكل كلام حسن، زعماً منهم أن الحسن كله أمر شرعي، لا بـــأس بنسبته إلى رسول الله –r -ولم يفهموا أن قول رسول الله –r – حسن صادق وليس العكس، فلا يصح كل حسن أن يكون قولاً للرسول –r - فنسبته إليه كذب.

[20] المرجع السابق، ص 11.

5- قوم حملهم على الوضع غرض من أغراض الدنيا كالتقرب إلى السلطان، كما فعل غياث ابن إبراهيم مع المهدي، فوضع حديث الحمام.

6- قوم حملهم على الوضع التعصب المذهبي، كمأمون الهروي وضع حديث (من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له).

7- قوم حملهم على الوضع حبهم الذي أعماهم وأصمهم، كما وضعوا أحاديث في مناقب أهل البيت ومناقب أبي حنيفه.

8- قوم حملهم على الوضع قصد الإغراب والإعجاب، وهو كثير من القصاص والوعاظ، الذين لا نصيب لهم من العلم ولا حظ لهم من الفهم.

فالمنهج الذي اتبعه الإمام في ذكر هذه الأقسام كان منهجاً تاريخياً، إذ إنَّه يرجع في بيان الظاهرة إلى المراحل الأولى لها، إذْ إنَّ الروايات الموضوعة بدأت تغزو السنة الشريفة من عدة طرق، بعضها كان غفلة غير مقصودة، وبعضها الآخر كان جريمة منظمة من قبل أعداء حاقدين، لم يدعوا فرصة تفوت عليهم في الوضع والدس على رسول الله –r– بقصد تشويه السنة، ومحاولة طمس معالمها، فعمد الإمام إلى ذكر طبقات الرواة وأصنافهم؛ ليشير إلى المدخل الذي سلكه هؤلاء المجرمون للوصول إلى مرادهم، ثم إن الإمام قد نقل هذه الأقسام عمن سبقه من العلماء، فابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) ذكر هذه الأقسام، وكذلك نقلها عنه السيوطي في كتابه (اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة)[21] والإمام اللكنوي نقلها عنهم بالترتيب والنسق نفسه.

أما **القضية الثانية**: وهي حكم الكذب على رسول الله –r– وما يتبعها من رواية الموضوع أو العمل به، وقد استخدم الإمام في بيان القضية ونقاشها، المنهج <u>الاستقرائي التحليلي</u>، حيث استقرأ جميع الأحاديث والروايات التي حذرت من خطورة الكذب على رسول الله –r– ورهبت منه، ويظهر ذلك من خلال استقرائه لحديث:(من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)[22]. فأورده بجميع طرقه ورواياته المحفوظة مخرجة ومعزوة إلى أصحابها من الرواة والمحدثين، وقد بلغت إحدى وسبعون طريقاً، مما يشير ذلك إلى شدة اعتنائه بالأمر، لدقته من جهة وخطورته من جهة أخرى، ولذا لجأ

[21] - السيوطي، جلال الدين، **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، خرج أحاديثه وعلق عليه صلاح بن محمد بن عويضه، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م، ج2، ص388.

[22] - سبق تخريجه في الهامش(18).

الإمام إلى الاستقراء ليظهر أهمية المسألة، و خطورة الوقوع فيها إذ عدها جريمة في الدين ما بعدها جريمة أبداً.

وقد وقع لهذا الحديث مالا يقع لسواه من عناية واهتمام ونقل. قال السيوطي: "روى هذا الحديث أكثر من مئة من الصحابة، وجمع طرقه إليهم جمع من أهل النجابة"[23].

ونقل ابن الجوزي عن محمد بن أحمد بن عبد الوهاب الإسفراييني، أنه ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة المشهود لهم بالجنة غير هذا الحديث وقال كذلك – أي ابن الجوزي – ما علمت حديثاً رواه عن رسول الله –r– إحدى وستون نفساً غير هذا الحديث[24].

وبعد ذلك النقل، عمد الإمام إلى الاستنباط بعد التأمل والتحليل، فقال: "قد ثبت من هذه الروايات أن الوضع على النبي –r– ونسبة ما لم يقله إليه حرام مطلقاً ومستوجب لعذاب النار، سواء كان ذلك في الحلال والحرام، أو ترغيب أو ترهيب أو غير ذلك، فبطل ظن بعض الوضاعين الجهلة أن الكذب عليه للترغيب والترهيب يجوز لأنه كذب له لا عليه، كما ثبت أن الكذب عليه قولاً وعملاً من أكبر الكبائر، فليتيقظ الوعاظ المذكورون، وليحذر القصاص والخطباء الآمرون الزاجرون حيث ينسبون إليه أموراً غير موجودة، ويظنون أن في ذلك أجراً عظيماً، ولا يعلمون أن الفضائل النبوية التي ثبتت بالأحاديث الصحيحة غنية عن تلك الأكاذيب الواهية، ولعمري فضائله–r– خارجة عن حد الإحاطة والإحصاء، ومناقبه التي فاق بها على جميع الورى كثيرة جداً من غير انتهاء، فأي حاجة إلى تفضيله بالأباطيل، بل هو موجب للإثم العظيم وضلالته عن سواء السبيل"[25].

المطلب الثاني:منهج الإمام اللكنوي في إيراد الحديث.

التزم الإمام اللكنوي في إيراد الحديث في كتابه: (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة) ما يأتي:

1- جمع الأحاديث،وقسمها حسب موضوعاتها، ووضع باباً أو عنواناً لكل قسم منها.

فعلى سبيل المثال جمع الأحاديث الواردة في فضل الصلاة في أيام الأسبوع،ثم وضع لها عنوانا وهو: (في ذكر أحاديث صلوات أيام الأسبوع ولياليها)، ثم ساق جميع الأحاديث الواردة في فضلها تحت هذا الباب، مبتدئاً بيوم السبت ومنتهياً بيوم الجمعة .

2- حذف الإسناد: واكتفى بذكر المتن وحده دون الإسناد.

---

[23] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص35.

[24] - ابن الجوزي، **الموضوعات**،تحقيق د. نورالدين بن شكري، الرياض، أضواء السلف، ط1، 1997م، ج1، ص65.

[25] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص36.

مثال: صلوات يوم السبت.

حديث: (من صلى يوم السبت أربع ركعات يقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وقل يا أيها الكافرون ثلاث مرات، وقل هو الله أحد ثلاث مرات، فإذا فرغ من صلاته قرأ آية الكرسي مرة، كتب الله له... حجة وعمرة)[26]. فنلاحظ في المثال السابق أن الإمام اللكنوي - رحمه الله تعالى - لم يأت بإسناد الحديث، وإنما اكتفى بالقول (حديث) ثم ساق المتن.

مثال آخر: صلاة ليلة النصف من رجب.

حديث: (من صلى ليلة النصف من رجب أربع عشرة ركعة، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد، أحد عشرة مرة، وقل أعوذ برب الفلق ثلاث مرات، وقل أعوذ برب الناس... ويأتيه ملك فيضع يده بين كتفيه فيقول استأنف العمل فقد غفر لك ما تقدم من ذنبك)[27].

3-يذكر أحياناً مخرج الحديث (الصحابي الذي روى الحديث) وذلك في البداية قبل إيراد المتن.

مثال: صلاة ليلة البراءة.

حديث علي مرفوعاً: (رأيت رسول الله ليلة النصف، قام فصلى أربع عشرة ركعة، ثم جلس بعد الفراغ فقرأ بأم القرآن أربع عشرة مرة، وقل هو الله أحد أربع عشرة مرة، وقل أعوذ برب الفلق أربع عشرة مرة، وقل أعوذ برب الناس أربع عشرة مرة، وآية الكرسي مرة... فإن أصبح في ذلك اليوم صائماً، كان له صيام سنتين، سنة ماضية وسنة مستقبلة)[28].

ويقصد بليلة البراءة، ليلة النصف من شهر شعبان.

ففي المثال السابق حذف الإمام اللكنوي الإسناد كاملا، واكتفى بذكر الصحابي الذي رواه.

مثال آخر: صلاة ليلة يوم الفطر.

حديث ابن مسعود مرفوعاً: (والذي بعثني بالحق إن جبريل أخبرني عن إسرافيل عن ربه عز وجل، أنه من صلى ليلة الفطر مائة ركعة يقرأ في كل ركعة الحمد مرة، وقل هو الله أحد عشر مرات،... قال النبي-r-: هذه هدية لأمتي الرجال والنساء لم يعطها من كان قبلي[29].

---

[26] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص47، **والموضوعات**، مرجع سابق، ج2،ص418،**واللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق، ج2،ص42،كلاهما من حديث أبي هريرة.

[27] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص60، **الموضوعات**، مرجع سابق، ج2، ص 439، صلاة ليلة النصف من رجب، **اللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق، ج2،ص48، كلاهما من حديث أنس بن مالك.

[28] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص80، **الموضوعات**، مرجع سابق، ج2،ص 444، **واللآلىء المصنوعة**، ج2،ص50.

[29] - **الآثار المرفوعة**، ص86، **والموضوعات**، مرجع سابق، ج2،ص445،**واللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق، ج2، ص51.

4- يذكر عقب إيراد الحديث المصادر (الكتب) التي أخرجته.

مثال:صلاة يوم الجمعة .

حديث: (من صلى ليلة الجمعة ركعتين، قرأ فيهما بفاتحة الكتاب وإذا زلزلت خمس عشرة مرة، وفي رواية خمسين مرة، آمنه الله من عذاب القبر ومن أهوال يوم القيامة،). قال الإمام اللكنوي: أخرجه إبراهيم بن المفطر في كتاب (وصول ثواب القرآن للميت)، والمظفر بن الحسين في كتاب (فضائل القرآن من حديث أنس)، وأبو منصور الديلمي من حديث أنس وابن عباس[30].

مثال آخر: صلاة الأحد. حديث: (من صلى ليلة الأحد أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة، وقل هو الله احد خمسين مرة، حرم الله لحمه على النار، وبعثه الله يوم القيامة وهو آمن من العذاب، ويحاسب حساباً يسيراً ويمر على الصراط كالبرق اللامع).

قال الإمام اللكنوي: أخرجه الجوزقاني من حديث أبي سعيد الخدري، وهو حديث موضوع في سنده أحمد بن محمد بن محمد بن عمر كذاب ومجهول، وذكره ابن الجوزي والسيوطي وغيرهما[31].

والجوزقاني هو الحسين بن إبراهيم صاحب كتاب (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير).

5-يذكر طرق الحديث ورواياته إن وجدت.

مثال: صلوات ليلة النصف من شعبان.

حديث ابن عمر قال: قال رسول الله -r-: (من قرأ ليلة النصف من شعبان ألف مرة قل هو الله أحد في مائة ركعة، لم يخرج من الدنيا حتى يبعث الله إليه في منامه مائة ملك، ثلاثون يبشرونه بالجنة، وثلاثون يؤمنونه من النار، وثلاثون يعصمونه من أن يخطئ، وعشر يكيدون من عاداه).

قال الإمام اللكنوي: أخرجه الجوزقاني وابن الجوزي و الديلمي عن محمد بن مروان الذهلي عن أبيه يحيى قال: حدثني أربعة وثلاثون من أصحاب النبي –r– قالوا: قال رسول الله –r– فذكر مثله.

وأخرجه ابن الجوزي من طريق آخر عن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي المرتضى عن أبيه مرسلاً مرفوعاً بلفظ: (من قرأ ليلة النصف من شعبان قل هو الله أحد ألف مرة في مائة ركعة، لم يمت حتى يبعث الله إليه مائة ملك، ثلاثون يبشرونه بالجنة، وثلاثون

---

[30] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص56، **واللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق، ج2،ص44، من حديث ابن عباس.

[31] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص50، و **الموضوعات**، ج2، ص421، **واللآلىء المصنوعة**، ج2، ص43.

يؤمنونه من العذاب، وثلاثون يقومونه أن يخطئ، وعشرة أملاك يكتبون أعداءه)، وأخرجه كذلك ابن الجوزي من طريق ابن عمر – رضي الله عنهما[32] .

مثال آخر: صلوات يوم الأربعاء.

حديث: (من صلى ليلة الأربعاء ركعتين يقرأ في الأولى فاتحة الكتاب وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات، وفي الثانية بعد الفاتحة قل أعوذ برب الناس عشر مرات، ثم إذا سلم استغفر الله عشر مرات، وصلى على النبي –r – عشر مرات، نزل من كل سماء سبعون ألف ملكاً يكتبون ثوابه إلى يوم القيامة). ذكره الغزالي بهذا اللفظ من رواية فاطمة.

قال الإمام اللكنوي: وفي رواية أخرى ذكرها – أي الغزالي – أيضا (ست عشر ركعة يقرأ بعد الفاتحة ما شاء الله، ويقرأ في آخر الركعتين آية الكرسي ثلاثين مرة، وفي الأوليين ثلاثين مرة قل هو الله أحد، يشفع في عشرة من أهل بيته كلهم وجبت لهم النار)[33].

6-لا يقول: (قال رسول الله –r –) في مبتدأ الأحاديث إلا نادراً ، وإنما يكتفي بقوله حديث ثم يسوق المتن، أو يذكر الصحابي ويتبعه بقوله مرفوعاً.

ولعل السبب في ذلك هو الاحترام والتوقير لرسول الله –r– أن يذكر اسمه في مطلع الأباطيل المختلقة والروايات الممقوتة الموضوعة، فمن أصل ثمانين حديثاً ذكرها الإمام في الكتاب، لم يقل قال رسول الله –r– إلا في موضعين أو روايتين، الأولى منهما من رواية أنس بن مالك – t – وقد ذكرها المؤلف تحت باب صلاة الرغائب، وهي رواية طويلة جداً، سوف أذكر بعضها.

عن أنس قال: قال رسول الله r: (رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر أمتي، قيل ما معنى قولك شهر الله، قال: لأنه مخصوص بالمغفرة، وفيه تحقن الدماء، وفيه تاب الله على أنبيائه، وفيه أنقذ أوليائه من يد أعدائه... ولكن لا تغفلوا عن أول ليلة جمعة في رجب، فإنها ليلة تسميها الملائكة ليلة الرغائب، وذلك أنه إذا مضى ثلث الليل، لا يبقى ملك من جميع السماوات والارضين إلا ويجتمعون في الكعبة وحواليها، فيطلع الله عليهم...)[34].

وأما الثانية فهي رواية ابن عمر في فضل ليلة النصف من شعبان وقد سبق ذكرها.

---

[32] - الآثار المرفوعة، مرجع سابق، ص78، والموضوعات، مرجع سابق،ج2،ص442، واللآلىء المصنوعة، ج2،ص50.

[33] - الآثار المرفوعة، مرجع سابق، ص54.

[34] - الآثار المرفوعة، مرجع سابق، ص62، والموضوعات، مرجع سابق، ج2،ص436، واللآلىء المصنوعة، ج2، ص47.

المطلب الثالث: منهج الإمام اللكنوي في الحكم على الأحاديث.

تميز منهج الإمام اللكنوي – رحمه الله تعالى - في الحكم على الأحاديث بما يأتي:

1 -يبدأ أولاً بذكر كلام أهل العلم في الحكم على الحديث.

مثال: ما يذكر في حسن الخلق المحمدي.

حديث: (عن ابن عباس قال: لما نزلت (إذا جاء نصر الله والفتح) إلى آخر السورة، قال محمد: (يا جبريل نفسي قد نعيت) فقال جبريل: الآخرة خير لك من الأولى، ولسوف يعطيك ربك فترضى، فأمر رسول الله بلالاً أن ينادي بالصلاة جماعة، فاجتمع المهاجرون والأنصار في المسجد، فصلى بالناس، ثم صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم خطب خطبة وجلت منها القلوب، وبكت منها العيون، ثم قال: (أيها الناس: أي نبي كنت لكم، فقالوا: جزاك الله من نبي خيرا، فلقد كنت لنا كالأب الرحيم وكالأخ الناصح المشفق، أديت رسالات الله وأبلغتنا وحيه، ودعوت إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، فجزاك الله عنا أفضل ما جازى نبياً عن أمته، فقال لهم: (معاشر المسلمين إني أنشدكم بالله وبحقي عليكم، من كانت له في قلبي مظلمة فليقتص مني قبل يوم القيامة) فقام من بين المسلمين شيخ كبير يقال له عكاشة... فقام المسلون، فجعلوا يقبلون ما بين عيني عكاشة ويقولون: طوبى لك طوبى لك، نلت الدرجات العلى، ومرافقة رسول الله– r[35].

هذه الرواية مذكورة بطولها في المعجم الكبير للطبراني في الجزء الخامس صفحة 28، وهي من رواية عبد المنعم بن إدريس بن سنان الراوي. قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع والمتهم به عبد المنعم بن إدريس[36] وأقره عليه السيوطي[37] – وابن عراق[38] .

وقال الذهبي: عبد المنعم بن إدريس اليماني، مشهور قصاص ليس يعتمد عليه، تركه غير واحد[39].

---

[35] - **الآثار المرفوعة**،مرجع سابق، ص39، **والموضوعات**،مرجع سابق،ج2،ص29،**واللآلىء** مرجع سابق، ج1،ص254.

[36] - **الموضوعات الكبرى**، مرجع سابق،ج2،ص36.

[37] - **اللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق،،ج1،ص257.

[38] - ابن عراق الكناني، علي بن محمد، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة**،تحقيق عبدالله بن محمد بن الصديق العماري، بيروت،دار الكتب العلمية، 1981م، ط2،ج1،ص82.

[39] - الذهبي،محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت، دار المعرفة، ج2، ص668.

وأفصح الإمام أحمد فقال: كان يكذب على وهب بن منبه، ولم يسمع من أبيه[40]. وقال البخاري: ذاهب الحديث [41] . قال ابن حبان: كان يضع الحديث على أبيه وعلى غيره، لا يحل الاحتجاج به ولا الرواية عنه [42]. وضعفه ابن عدي[43]. وقال الدارقطني: متروك الحديث[44] .

وقال عنه ابن معين: إنه الكذاب الخبيث [45] وعن أبي زرعة أنه واهي[46]. وقال النسائي: ليس بثقة[47]، وقال الساجي: كان يشتري كتب السيرة فيرويها ما سمعها من أبيه ولا بعضها[48].

نلاحظ في المثال السابق أن الإمام اللكنوي جمع كلام أهل العلم جميعاً في الحكم على هذا الحديث، وقد اتفقت كلمتهم على الحكم عليه بالوضع.

مثال آخر: صلوات الخميس.

حديث: (من صلى ليلة الخميس ما بين المغرب والعشاء ركعتين، يقرأ في كل ركعة، الفاتحة وآية الكرسي، خمس مرات، وقل هو الله أحد خمس مرات، والمعوذتين خمس مرات، فإذا فرغ استغفر الله خمس عشرة مرة، وجعل ثوابه لوالديه، فقد أدى حق والديه عليه، وإن كان عاقاً لهما، وأعطاه الله ما يعطي الصديقين والشهداء)[49].

قال العراقي: أخرجه أبو موسى المديني، وأبو منصور الديلمي بسند ضعيف جداً، وهو منكر[50].

2-يحكم على الحديث المذكور (حديث الباب) وعلى الطرق والروايات الأخرى له، بحيث يبين الموضوع منها من غير الموضوع .

---

[40] - **موسوعة أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعدُيل**، بيروت، عالم الكتب،1417ه، ج4، ص394.

[41] - البخاري، محمد بن إسماعيل، **التاريخ الكبير**، حيدر أباد، دار المعارف العثمانية، 1360ه، ج6، ص138.

[42] - البستي، محمد بن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم، حلب، دار الوعي، 1396ه،ط1،ج2،ص157.

[43] - الجرجاني، ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**،تحقيق يحيى غزاوي، بيروت، دار الفكر، 1998،ط3،ج5،ص337.

[44] - ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكين**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1986م،ط2،ج1،ص210.

[45] - ابن حجر، أحمد بن علي، **لسان الميزان**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط1، 1996م، ج4،ص476.

[46] - المرجع السابق، ج4،ص476.

[47] - النسائي، أحمد بن علي بن شعيب، **الضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد،بيروت،دار المعرفة،1986م،ط1،ص210.

[48] - **لسان الميزان**، مرجع سابق،ج4،ص476.

[49] - **الآثار المرفوعة**،مرجع سابق، ص55.

[50] - العراقي،زين الدين،**تخريج أحاديث الأحياء**، الإسكندرية، مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة، ج2،ص115،رقم 615.

مثال: ما اشتهر من أحاديث القصاص.

حديث: (كنت نبياً وآدم بين الماء والطين) وفي رواية (وكنت نبياً ولا آدم ولا ماء ولا طين)[51].

قال السخاوي: "الحديث بهذا اللفظ موضوع "[52] ، وقال السيوطي:"لا أصل له بهذا اللفظ"[53].

قال الإمام اللكنوي: نعم ثبت عند الحاكم في مستدركه وصححه[54]، والبخاري في تاريخه[55]، وأحمد في مسنده [56]عن ميسرة الفجر قلت يا رسول الله: متى كتبت نبياً ؟ قال: وآدم عليه السلام بين الروح والجسد).

وعند أحمد والبيهقي من حديث العرباض بن سارية مرفوعاً: (إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين وإن آدم لمجندل في طينته)[57]وعند الترمذي[58] عن أبي هريرة: إنهم قالوا: يا رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: متى وجبت لك النبوة ؟ قال: وآدم بين الروح والجسد)[59].

نلاحظ أن الإمام اللكنوي لم يكتف بالحكم فقط على الرواية المشتهرة، رواية القصاص، وإنما تعدُّى إلى الطرق الأخرى، حيث نبه على صحتها.

مثال آخر: ما اشتهر على ألسنة العوام والخواص والقصاص.

حديث: (لولاك لما خلقت الأفلاك)[60].

---

[51] - **الآثار المرفوعة**،مرجع سابق، ص45.

[52] - السخاوي، محمد بن عبدالرحمن،**المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، بيروت،دار الهجرة، 1986م، ص327.

[53] - السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، **الدرر النتشرة في الأحاديث المشتهرة**، تحقيق محمود الارناؤوط ومحمد بدر، الكويت، دار العروبة، ط1، 1988م، ص106.

[54] - الحاكم، محمد بن عبدالله، **المستدرك على الصحيحين**، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990م،ط1،ج2، ص609، رقم 4209.

[55] - **التاريخ الكبير**، مرجع سابق، ج7، ص374.

[56] - أحمد بن حنبل، **المسند**، رقمه محمد عبدالسلام، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م،ط1، ج5، ص73، رقم 20621.

[57] - ابن حنبل،**المسند**،مرجع سابق،ج4،ص159،حديث 17168، والبيهقي، أحمد بن الحسين، **شعب الإيمان**،تحقيق محمد السعيد زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410هـ، ج4، ص33،رقم 1385.،والبيهقي، أحمد بن الحسين،**دلائل النبوة**،تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، بيروت، دار الفكر، 1418ه، ج1، ص22، رقم 15.

[58] - الترمذي،محمد بن عيسى، **الجامع الصحيح**، تحقيق ابراهيم عطوة، بيروت،دار إحياء التراث، ج5، 585، رقم 3609.

[59] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، 45.

[60] - المرجع السابق، ص 44.

قال الشيخ علي القاري في المصنوع في معرفة الموضوع نقلاً عن الصغاني إنه موضوع[61].

ولكن معناه صحيح، فقد روى الحاكم عن ابن عباس مرفوعاً: (أتاني جبريل، فقال: قال الله يا محمد: لولاك ما خلقت الجنة ولولاك ما خلقت النار)[62]، وقال الذهبي: "أظنه موضوعاً على سعيد ابن المسيب" [63] .

وأخرج البيهقي في الدلائل عن عمر – رضي الله عنه – مرفوعاً: (إن آدم رأى اسم محمد مكتوباً على العرش، وإن الله قال لآدم لولا محمد ما خلقتك)[64].

وروى أبو الشيخ في طبقات الأصفهانين[65] والحاكم في المستدرك عن ابن عباس – رضي الله عنهما: (أوحى الله إلى عيسى آمن بمحمد، ومر أمتك أن يؤمنوا به، فلولا محمد ما خلقت آدم ولا الجنة ولا النار، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب، فكتبت عليه لا إله إلا الله محمداً رسول الله)[66]. وفي سنده عمرو بن أوس الأنصاري لا يدرى من هو، أي أنها رواية ضعيفة.

3-لا يقبل كلام ابن الجوزي منفرداً في الحكم على الحديث، إلا أن ينظم إليه غيره، لأنه يراه متشدداً في التصحيح، حيث يضعف الرواية لأدنى سبب، في حين قد تكون صحيحة.

مثال: <u>صلاة ليلة النصف من شعبان</u>.

حديث علي: (أن رسول الله – r - قال له: يا علي: من صلى مائة ركعة، في ليلة النصف من شعبان، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب، (وقل هو الله أحد) أحد عشر مرة، ما من عبد يصلي هذه الصلاة، إلا قضي الله له كل حاجة طلبها...، ومن صلى هذه الصلاة وهو يريد الصلاة والدار الآخرة، يجعل الله له نصيباً من عنده تلك الليلة)[67]. قال ابن الجوزي: موضوع ، وجمهور رواته مجاهيل، وفيهم ضعفاء والحديث محال[68] ، وأقره عليه السيوطي[69]، وابن عراق[70] وغيرهم.

---

[61] - الهروي، علي القارىء،**المصنوع في معرفة الموضوع**،تحقيق أبو غدة،حلب،المطبوعات الإسلامية، ج1، ص149، رقم 255.

[62] - **المستدرك**، مرجع سابق، ج2، ص615، رقم 4227.

[63] - المرجع السابق.

[64] - **دلائل النبوة**،مرجع سابق، ج6، ص118، رقم 2243.

[65] - الأنصاري، عبدالله بن محمد، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تحقيق عبدالغفور البلوشي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط1، 1992م، ج3، ص144، رقم 494.

[66] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص44، **والمستدرك**، مرجع سابق، ج2، ص 615، رقم 4227.

[67] - **الآثار المرفوعة**،مرجع سابق، ص82، **والموضوعات**، مرجع سابق،ج2،ص440، **واللآلىء**، مرجع سابق، ج2، ص49.

[68] - **الموضوعات**، مرجع سابق، ج2، ص443.

[69] - **اللآلىء المصنوعة**، مرجع سابق،ج2،ص50.

***نلاحظ في هذا المثال أن الإمام بين من وافق ابن الجوزي في الحكم على هذا الحديث بالوضع، ولم يقبل قوله منفرداً، لأنه متشدداً في التصحيح، فتراه يضعف لأدنى سبب، وقد عرف هذا عن ابن الجوزي من كتابه (الموضوعات) حيث كان يحكم فيه على بعض الأحاديث بالوضع وهي ليست كذلك، بل بعضها كان صحيحاً والآخر حسناً، بل حكم على حديثين بالوضع وهما في الصحيحين، مما دفع الإمام السيوطي إلى تتبعه في (اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) حيث نبه على الأحاديث التي أخطأ الإمام ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع.**

مثال آخر: <u>صلوات يوم الاثنين</u>.

حديث: (من صلى يوم الاثنين أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة، بفاتحة الكتاب مرة، وآية الكرسي مرة، وقل هو الله أحد مرة، وقل أعوذ برب الفلق مرة، وقل أعوذ برب الناس مرة، وإذا سلم، استغفر الله عشر مرات، وصلى على رسول الله –r– عشر مرات، غفرت ذنوبه كلها،... على كل واحد منهن ألف حلة من حلل الجنة كأحسن ما رأيت)[71].

ذكر هذا الحديث ابن الجوزي في موضوعاته وقال: "جديث موضوع بلا شك"،والمتهم به الجوزقاني، لأن رجال الإسناد كلهم ثقات، وإنما هو الذي وضع هذا وعمل هذه الصلوات، وقد ذكر الثلاثاء وما بعده، فأضربت عن سيئاته، إذ لا فائدة من تضييع الزمان بما لا يخفى وضعه، ولقد كان لهذا الرجل حظ من علم الحديث، فسبحان من يطمس على القلوب[72].

قال ابن حجر في لسان الميزان[73]**: العجب من ابن الجوزي، يتهم بوضع هذا المتن على هذا الإسناد الجوزقاني، ويسوقه من طريقه الذي هو عنده مركب، ثم يعليه بالإجازة عن علي بن عبيد الله وهو ابن الزاغوني، عن على بن بندار، ولو كان حدث به لكان على شرط الصحيح، إذ لم يبق للجوزقاني الذي اتهمه به في الإسناد مدخل، وهذه غفلة عظيمة، فلعل الجوزقاني دخل عليه إسناد في إسناد، لأنه كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين، وجعل اعتماده في كتاب الأباطيل عن المتقدمين إلى عهد ابن حبان ، وأما من تأخر عنه فيعل الحديث بأن رواته مجاهيل، وقد يكون أكثرهم مشاهير وعليه في كثير منه مناقشات**[74].

---

[70] - **تنزيه الشريعة**، مرجع سابق،ج2، ص92.

[71] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص51، **والموضوعات**، مرجع سابق،ج2،ص425، **واللآلىء**، ج2، ص43.

[72] - **الآثار المرفوعة**، ص52، **والموضوعات**، ج2،ص426، **واللآلىء**، ج2، ص44.

[73] - **لسان الميزان**، مرجع سابق، ج2، ص317.

[74] - **الآثار المرفوعة**،مرجع سابق، ص52.

* - صلاة تؤدى في رجب في أول ليلة جمعة منه وتؤدى 12 ركعة بين المغرب و العشاء. النووي، **المجموع شرح المهذب**، حققه محمد نجيب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1995م، ج4، ص56.

ففي المثال السابق، بيان لما وقع فيه الإمام ابن الجوزي، من خطأ في الحكم على الحديث بالوضع، ومن ثم اتهام الإمام الجوزقاني به وهو منه بريء، فمثل هذا وغيره دفع الإمام اللكنوي إلى عدم قبول حكمه وحده إلا أن ينظم إليه كلام العلماء الآخرين.

4- يرضى بحكم العلماء على الرواية، حيث يجعل رأيهم رأيه ولا يعلق، إلا إذا لم يصيبوا في ذلك.

ومثال ذلك: ما أورده الإمام من كلام للعلماء على حديث صلاة الرغائب*، والذي ذكرت طرفاً منه في النقطة السادسة من منهج الإمام اللكنوي في إيراد الحديث، وهو من رواية أنس بن مالك، حيث ذكر إجماع أهل العلم على وضعه كابن الجوزي والسيوطي وابن حجر والذهبي والنووي، فمعظم رواته مجاهيل ومتروكون، وأجمع أهل العلم والفقه على أنها بدعة منكرة لا يجوز فعلها أبداً ، غير أن هنالك من أنكر عليهم فعلها في المسجد والاجتماع لها لما في ذلك الاجتماع من بدع ومنكرات، غير أنه لو صلوها في البيوت لما أنكر عليهم ذلك، كقول أبو بكر الفهري المعروف بالطرطوشي.

فالإمام اللكنوي بعدما أورد أقوال الجميع، رد على الإمام الفهري قائلاً: (قلت لقد تساهل في آخر كلامه – أي الفهري – فإن حديث صلاة الرغائب موضوع باتفاق أكثر المحدثين أو كلهم ولا عبرة بمن خالفهم، كائناً من كان، ولا بذكر من ذكره كائناً من كان، والموضوع لا يجوز العمل به، على أن الحديث الضعيف الذي صرحوا بجواز العمل به وقبوله هو الذي لا يكون شديد الضعف، بأن لا يخلو سند من أسانيده من كذاب أو متهم أو متروك أو نحو ذلك، والحديث الذي نحن فيه إن لم يكن موضوعاً، فلا شبهة في كونه شديد الضعف غير قابل للاحتجاج به، فلا يجوز العمل به في الفضائل أيضاً، ولا يجوز لأحد العمل به لا في خاصة نفسه ولا بأمر غيره[75].

ومثال آخر، ما ذكره عند الحديث عن صلاة التسابيح* واختلاف أهل العلم في حكمها، بين قائل بوضعها، كابن الجوزي وابن تيمية، وآخر قائل بصحتها، كالإمام النووي، وابن حجر، والنسائي وغيرهم، فبعد أن ذكر الإمام كلام الجميع وحججهم، جاء دوره ليعقب قائلا: (قلت فهذه العبارات الواقعة من أجلة الثقات نادت على أن قول وضع أحاديث صلاة التسبيح قول باطل ومهمل لا يقتضيه العقل والنقل، بل هو صحيح أو حسن محتج به والمحدثون كلهم ما عدا ابن الجوزي ونظرائه إنما اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه، ولم يتفوه أحد بوضعه[76].

---

[75] - المرجع السابق، ص74.

* صلاة تؤدى اربع ركعات، يسبح المصلي في كل ركعة خمساً وسبعين تسبيحه. السيد سابق، **فقه السنة**،بيروت، دار الكتاب العربي، ج1، ص212.

[76] - المرجع السابق، ص137.

5-يختم كلامه عندما ينقل عن العلماء بكلمة انتهى، ليشير إلى انتهاء النقل، وليبدأ كلام جديد، وهذا مطرد في الكتاب كله.

مثال: ما ذكره الإمام من روايات صلاة التسابيح.

قال وأدخل بعضهم فيه – أي في حديث صلاة التسابيح – حديث أنس أن أم سليم غدت على النبي – r فقالت: (علمني كلمات أقولهن في صلاتي، فقال: كبري الله عشراً وسبحي الله عشراً، واحمديه عشراً، ثم سلي ما شئت يقول نعم نعم). رواه الترمذي وحسنه[77] والنسائي[78] وابن خزيمة[79] وابن حبان[80] والحاكم وقال صحيح الإسناد على شرط مسلم[81] انتهى كلامه[82].

ثم تابع الإمام النقل عن أئمة آخرين فقال: وفي تخريج أحاديث الشرح الكبير المسمى تلخيص الحبير قال الدارقطني: "أصح شيء في فضائل القرآن قل هو الله أحد وأصح شيء في فضل الصلاة صلاة التسبيح" وقال أبو جعفر العقيلي ليس في صلاة التسبيح حديث يثبت وقال أبو بكر بن العربي ليس فيهما حديث صحيح و لا حسن وبالغ ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وصنف أبو موسى المدني جزءاً في تصحيحه فتنافيا والحق طرقه كلها ضعيفة وأن حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيأتها لهيئة باقي الصلوات وقد ضعفها ابن تيمية والمزي حكاه عنهم ابن عبد الهادي في أحكامه انتهى.[83]

---

[77] - الترمذي،**الجامع الصحيح**، مرجع سابق، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة التسابيح، ج2، ص347، رقم 481.

[78] - النسائي، أحمد بن شعيب، **السنن**، اعتنى به ورقمه عبدالفتاح أبو غدة، بيروت،دار البشائر الإسلامية، 1994م،ط4، كتاب الصلاة، باب الذكر بعد التشهد، ج3، ص51،رقم 1299.

[79] - ابن خزيمة، محمد بن إسحق،**صحيح ابن خزيمة**،تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي،ط2، 1992م، باب إباحة التسبيح والتحميد والتكبير في الصلاة،ج2، ص31،رقم 850.

[80] - البستي، محمد بن حبان،**صحيح ابن حبان**،تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة،ط2، 1993م، من رواية أنس، باب ذكر الأمر بالتسبيح والتحميد والتكبير،ج5، ص353،رقم2011.

[81] - **المستدرك**، مرجع سابق، ج1، ص317،رقم 1191.

[82] - **الآثار المرفوعة**، مرجع سابق، ص135.

[83] - المرجع السابق، ص135.

الخاتمة:

بعد هذا التجوال مع منهج الإمام اللكنوي،أوصلتني دراستي هذه إلى النتائج الآتية:

1- الإمام اللكنوي عالم كبير أثرى المكتبة الإسلامية بمصنفات قيمة، بلغت مئة وعشرة رغم قصر عمره حيث لم يتجاوز الأربعين عاماً.

2- كتاب (الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة) واحد من الكتب المهمة التي كشفت زيف الوضاعين.

3- الإمام اللكنوي صاحب منهج علمي دقيق ومنظم، يجمع بين المعلومة ودليلها، حيث كان يذكر الموضوع ثم يسرد تحته الأحاديث، مع الاختصار غير المخل.

4- ليس كل ما يذكره العالم أو يرد عنه فهو صحيح، فكم من عالم برع في الفقه غابت عنه أبسط مسائل المصطلح،كما أن الرواة ليسوا على درجة واحدة، فمنهم من ورد الوضع عنه سهواً، ومنهم من تعمد.

5- بعض طوائف الصوفية، أحدثت بدعاً في الدين، وروجت لانتشار الأباطيل.

6- اهتم الامام اللكنوي بعد إيراد الحديث بذكر المصادر التي أخرجته، وطرق الحديث ورواياته إن وجدت، موضحاً أن الكذب في الدين حرام كله.

7- تميز منهج الإمام اللكنوي في حكمه على الأحاديث بذكر كلام أهل العلم جميعاً؛ وذلك لبيان اتفاق العلماء على الحكم عليه بالوضع.

8- يتبنى الإمام اللكنوي حكم العلماء على الرواية ولا يعلق عليه، إلا أن يرى أنهم لم يصيبوا في ذلك،كما يختم كلامه عندما ينقل عنهم بكلمة انتهى.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

-أبو الفرج، عبد الرحمن بن الجوزي، الموضوعات، الرياض، أضواء السلف،ط1،1997.

-ابن حبان البستي / محمد بن حبان،صحيح ابن حبان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1993م.

-ابن حجر،أحمد بن علي، لسان الميزان،بيروت، دار إحياء التراث العربي،ط1، 1996م.

- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، بيروت، دار الكتب العلمية،ط1،1993م.

- ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، بيروت، المكتب الإسلامي، 1970م.

-. ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، بيروت، دار الفكر، ط3، 1998م.

-البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، القاهرة، دار ابن الهيثم، ط1، 1425 هـ / 2004م

- البخاري، محمد بن إسماعيل ، التاريخ الكبير، حيدر اباد، دار المعارف العثمانية –1360 هـ.

- البيهقي،أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1410 هـ.

-البيهقي، أحمد بن الحسين ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان،بيروت، دار الفكر، 1418ه.

– الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990.

- الذهبي،محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد، بيروت،دار المعرفة.

- السيوطي،جلال الدين، اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة،بيروت،دار الكتب العلمية، ط1، 1996م.

- الكناني، علي بن محمد بن العراق ، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، بيروت،دار الكتب العلمية، ط2، 1981 م.

- اللكنوي، محمد عبد الحي،الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة،بيروت، دار الكتب العلمية،ط1،1984م.

- اللكنوي، محمد عبد الحي، التعليق الممجد شرح موطأ الإمام محمد،دمشق، دار القلم، ط1، 1991 م.

-اللكنوي، محمد عبد الحي، النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير،الرياض، دار الرشد،ط2، 1988م.

– النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، بيروت،دار البشائرالإسلامية، ط4،1994م.

– النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم. القاهرة، دارابن الهيثم، 2001م.

تاريخ ورود البحث إلى مجلة جامعة دمشق 2009/3/23.